

الروضة

بإدخال جروم من الذر كالماء لا يجب غسله في الاستنجاء وإن لم يدخل جميع
الحصنة لأنه يصدق عليه بذلك وصول عينه إلى جوفه ولا يفتقر إلى الخنثى
الإنان وحب عليه الغسل بان يتقن كونه واطنًا أو موطوءًا **ولا**
يكون أي الوطء **مفسدًا للصوم** **كالثلاثة الأولى** وهي
وصول العذبة إلى الخنثى والاستنقاء والإسما الأمع **التغدر والاختيار**
وعلم التجرير فلا يقبل شيء من ذلك مع نسيان وإن طال أو أكره
أو حطل بالتحريم عذبه لثوب عهد بالإسلام أو نكاح العبد
عن العلماء أو غلبه النبي كما للعدو في جميع ذلك **ويجب**
عند نكاح المرأة **بالوطء المذكور** مع القضا
لأنه إهراء المعدور وغيره أو تولى بل روي أبو داود أنه صلى الله عليه
أمر به **بجميع كفارة** من الكفر وهو الاستنزال
تستتر الذنب وتجه ان المراد بسترها له فيما فيه الشكران
لا ترفع من أصله بل تقطع دوائه وأما أصل الذنب فلا ترفع
إلا التوبة **على واطء** أي بجماع جماعات ما بشبهة أو نكاح
أو زنا في قبل أو دبر ولو بجهيمة أو مع وجود خفة **أفسد صومه**
في رمضان وإن انفرد بالروية **إن اشترط الوطء للصوم**
أي لخله ولا يشبهة له وذلك كثر الصحاحين أنه صلى الله عليه
أمر بالجماع في شهر رمضان فلا كفارة على موطوء لأن المطلب
بها في الخبر هو التاعل وأعيانها ينس ومكره وجاهل ومما يورد
لامسك لأن واطء من ذكر لا يفسد صومًا ولا على مفسد غيب
رمضان كعبادة أو صوم غيره ولو في رمضان كان واطء خفي
مسافر أمرته ففسد صومه **ولا على مفسد صومه في غير رمضان**
كذرا أو قضاء لأن النسخ ورد في صوم رمضان وهو مخصوص
بعضائيل لا يشركه فيما غيره **ولا على مفسد له ولو في رمضان**

بغير واطء كالكحل والتمتلات النص ورد في الوطء وما عداه ليس
في معناه وكلاهما من ظن وقت نفا الليل أو دخوله أو شوكه
فيلت زهرا أو كان صيا سقط الكفارة بالشبهة وهي
عدم تحقق الموجب في الجميع وعدم الإتم فيما عده ظن دخول
الليل بلا تحريم أو المشقة فيه ولا على ما فرطنا ولم ننوخص
لأنه لم يفرقه للصوم بل لنا أول عدم نيته الترخيص والإفطار
مباح له فيصير شبهة في ذر الكفارة **وتكفر**
الكفارة بتكفر الأفساد فلو واطء في يوم لم يفسد
كفارتان لأن تكريم عبادة متقلة فلا تتداخل كفارتاهما
بخلاف من واطء مرتين في يوم فليس عليه الكفارة للوطء الأول
من الثاني لم يفسد صومًا **ويشتبه من ذلك** أي مما وجب
الكفارة بالوطء بالسر والذكر **مسائل الكفارة**
مع أن الوطء بالمفنة المذكرة وفيه كونه وطئاً
مفسدًا للصوم في رمضان **الأخما من** **مها فالوطء على**
الوطء بعد الوطء في يومه أي الوطء حين أو موت
فإن الكفارة عليه لأنه يترتب بهما والهللية الوجوب من أول اليوم
فلم يكن من لهل الوجوب بحال الجماع وكذا حدوث استيقاضه
في ذلك اليوم لبلد آخر مخالف لطلع بلده فوجد معيدين وعيد
معهم بخلاف المرض والسفر والجماع والتردة كان طر واحد
بعد الجماع لا يمنع وجوب الكفارة **ومها ما لو أكل ناسياً**
فطن بطلان صومه في ما مع عامد أفلاكفارة عليه وإن
كان الأضيم بطلان صومه بهذا الجماع لا اعتقاده حالة الجماع
إن عي صام كان لم يطن بطلان صومه فعليه الكفارة أو الأعد له بوجبه
والتحقيق عدم اشتباهه ما ذكره لاندراجها تحت الطهارة السابقة كما
يعلم ذلك من كلامه في الإسلام **ويجب الكفارة في فساد**

القبو

بعد